

القوة الأمنية استولت على كاميرات المراقبة بعد اعتقاله 10 أيام على اختفاء محمد علي إبراهيم قسريًا بالغربية



الأربعاء 19 أغسطس 2026 12:00 م

تواصل حالة الغموض المحيطة بمصير المواطن محمد علي إبراهيم عبد العال، بعد مرور أكثر من أسبوع على توقيفه مساء الأحد 9 أغسطس 2026، في قرية شبشير الحصة التابعة لمركز طنطا بمحافظة الغربية، وسط مخاوف متزايدة لدى أسرته بشأن سلامته، في ظل عدم إعلان جهة رسمية، وفق المعلومات المتاحة، عن مكان وجوده أو وضعه القانوني حتى الآن.

وتقول أسرة محمد علي إبراهيم إن قوات أمن ألفت القبض عليه من داخل المحل الخاص به مساء يوم الواقعة، قبل أن تقتاده إلى جهة غير معلومة، بينما لم تتمكن الأسرة، بحسب إفاداتها، من الحصول على معلومات رسمية واضحة بشأن مكان احتجازه أو أسباب توقيفه أو الجهة التي تتولى التحقيق معه.

توقيف داخل المحل أمام شهود

وبحسب المعلومات والشهادات التي حصلت عليها الأسرة، وقعت عملية التوقيف قرابة الساعة السابعة مساءً، عندما وصلت قوة أمنية إلى المحل الذي يعمل به محمد علي إبراهيم في قرية شبشير الحصة، التابعة لمركز طنطا.

وتفيد الإفادات بأن القوة كانت بقيادة الرائد محمد حسن، معاون مباحث مركز طنطا، وبرفقتة عدد من أفراد الشرطة والمخبرين، حيث دخلت القوة إلى المحل وألقت القبض على محمد علي إبراهيم أمام عدد من شهود العيان، ثم اقتادته بعيدًا عن المكان.

وتؤكد الأسرة أن عملية التوقيف لم تنتهِ عند مغادرة القوة بالمواطن، إذ رافقها، بحسب الإفادات، إجراء آخر يتعلق بكاميرات المراقبة الموجودة في المحال المجاورة، وهو ما أثار مزيدًا من التساؤلات حول تفاصيل الواقعة وما إذا كانت هناك تسجيلات مصورة توثق لحظة القبض عليه.

الاستيلاء على جهاز كاميرات المراقبة

وتشير الشهادات إلى أن قوات الأمن توجهت خلال الواقعة إلى المحل المجاور للمحل الخاص بمحمد علي إبراهيم، واستولت على جهاز تسجيل كاميرات المراقبة المعروف باسم جهاز تسجيل الفيديو الرقمي، والذي يحتفظ بالتسجيلات الخاصة بالكاميرات.

وبحسب الأسرة، فإن الجهاز قد يكون ضمن تسجيلات توثق لحظة وصول القوة الأمنية إلى المكان، وملابسات توقيف محمد علي إبراهيم، والطريقة التي جرت بها عملية اقتياده من المحل.

وتعتبر الأسرة أن مصير هذه التسجيلات يمثل جانبًا مهمًا في كشف حقيقة ما جرى، مطالبة بالحفاظ على محتوى الجهاز وعدم العبث بأي تسجيلات قد تكون مرتبطة بالواقعة، وفتح تحقيق مستقل في ظروف الاستيلاء عليه والأسباب التي دعت إلى أخذه.

الأسرة تبحث عنه داخل مركز الشرطة

عقب توقيف محمد علي إبراهيم، بدأت أسرته في البحث عنه ومحاولة معرفة مكان احتجازه، حيث توجه أفراد منها، وفق روايتها، إلى مركز شرطة طنطا للاستفسار عن مكان وجوده

وتقول الأسرة إن المسؤولين داخل المركز نفوا وجوده لديهم، رغم حصولها، بحسب إفاداتها، على معلومات تشير إلى أنه كان محتجزًا داخل المركز

وبشكل هذا التباين بين ما تقوله الأسرة من معلومات عن وجوده داخل مركز الشرطة وبين ما تقول إنه كان ردًا رسميًا من المسؤولين، أحد أبرز أسباب القلق الذي يحيط بمصيره، خاصة مع استمرار غياب أي إعلان واضح بشأن مكانه أو وضعه القانوني

أكثر من أسبوع دون معلومات رسمية

ومع مرور أكثر من أسبوع على واقعة التوقيف، تقول الأسرة إن محمد علي إبراهيم لم يُعرض، وفق ما لديها من معلومات، على جهة تحقيق مختصة، كما لم تتمكن من التواصل معه أو الاطمئنان على حالته، ولم يتضح لها بصورة رسمية المكان الذي يوجد فيه أو الجهة المسؤولة عن احتجازه

وتزيد هذه الملابسات من حالة القلق لدى أسرته، التي تطالب بالكشف الفوري عن مكان وجوده وتمكينها من التواصل معه، إلى جانب السماح لمحامييه بالاطلاع على موقفه القانوني وحضور أي إجراءات تحقيق تتعلق به، وفقًا للضمانات القانونية المقررة

وتؤكد الأسرة أن مطلبها الأساسي في الوقت الراهن هو معرفة مكان محمد علي إبراهيم والتأكد من سلامته، إلى جانب معرفة الأسباب القانونية التي استندت إليها عملية توقيفه، والجهة التي تتولى احتجازه أو التحقيق معه

مخاوف حقوقية بشأن مصير المواطن

وأثارت الواقعة قلق منظمات حقوقية، التي دعت إلى الكشف عن مكان احتجاز محمد علي إبراهيم وعدم ترك أسرته دون معلومات بشأن مصيره

وترى الجهات الحقوقية أن استمرار عدم الكشف عن مكان وجود أي محتجز، إذا ثبتت الواقعة بهذه الصورة، يثير مخاوف جدية بشأن ضمانات الحماية القانونية، خصوصًا إذا لم يتم تمكين الشخص من التواصل مع أسرته ومحامييه أو عرضه على جهة قضائية مختصة في المواعيد والإجراءات التي يحددها القانون

وتشدد المنظمات الحقوقية على ضرورة أن تتحمل الجهة القائمة على الاحتجاز مسؤولية حماية محمد علي إبراهيم من أي انتهاك، وضمان سلامته الجسدية والنفسية، مع الكشف عن وضعه القانوني بصورة رسمية وواضحة

مطالب بالكشف عن مكان الاحتجاز

وتطالب المنظمات الحقوقية بالكشف الفوري عن مكان وجود محمد علي إبراهيم، وإبلاغ أسرته ومحامييه بوضعه القانوني، وتمكينه من التواصل معهم، فضلًا عن عرضه على جهة قضائية مختصة إذا كان هناك سند قانوني لاستمرار احتجازه

وفي حال عدم وجود أساس قانوني لاستمرار احتجازه، تطالب الجهات الحقوقية بالإفراج عنه وعودته إلى أسرته، مع ضرورة توضيح ملابسات توقيفه منذ لحظة القبض عليه وحتى الوقت الراهن

كما تدعو إلى التعامل مع القضية باعتبارها واقعة تستوجب التحقق الكامل من جميع الملابسات، وعدم الاكتفاء بأي إفادات غير رسمية أو معلومات متضاربة بشأن مكان وجوده

دعوات للتحقيق في ملابسات التوقيف

ولا تقتصر المطالب الحقوقية على الكشف عن مكان محمد علي إبراهيم، وإنما تمتد إلى فتح تحقيق في الظروف التي أحاطت بعملية توقيفه

وتطالب المنظمات المختصة بالتحقيق في ما ورد من إفادات بشأن عدم إبراز إذن من النيابة أثناء عملية القبض، وكذلك في المعلومات التي تتحدث عن احتجازه بعيدًا عن الرقابة القانونية، وما إذا كان قد تم عرضه على جهة تحقيق وفق الإجراءات القانونية أم لا

كما تدعو إلى التحقيق في ملابسات إنكار وجوده لدى جهة الاحتجاز، رغم المعلومات التي تقول الأسرة إنها حصلت عليها بشأن وجوده داخل مركز شرطة طنطا

وتعتبر الجهات الحقوقية أن حسم هذه النقاط يتطلب تحقيقًا رسميًا وشفافًا يحدد المسؤوليات ويكشف حقيقة ما جرى منذ لحظة توقيف المواطن □

تسجيلات المراقبة □□ حلقة مهمة في كشف الحقيقة

وتبرز واقعة الاستيلاء على جهاز تسجيل كاميرات المراقبة من المحل المجاور باعتبارها واحدة من النقاط التي تحتاج إلى تحقيق واضح □

فإذا كانت الكاميرات قد سجلت لحظة وصول القوة الأمنية إلى المكان، فإن محتوى الجهاز يمكن أن يقدم معلومات مهمة حول توقيت الواقعة، وعدد المشاركين فيها، وطريقة دخول القوة إلى المحل، وكيفية اقتياد محمد علي إبراهيم، وما إذا كانت هناك وقائع أخرى سبقت عملية التوقيف أو تلتها □

ولهذا، تطالب الجهات الحقوقية بالحفاظ على التسجيلات وعدم حذفها أو تعديلها، وإخضاعها للفحص ضمن تحقيق رسمي، باعتبارها من الأدلة المحتملة التي يمكن أن تساعد في توضيح ملابسات الواقعة □

كما تطالب بالكشف عن الجهة التي قامت بالتحفظ على جهاز التسجيل، والأساس القانوني لذلك، ومصير التسجيلات التي كانت محفوظة عليه وقت الاستيلاء عليه □

أسرة تنتظر إجابة واضحة

وفي ظل استمرار غياب المعلومات الرسمية، تجد أسرة محمد علي إبراهيم نفسها أمام أسئلة متزايدة بشأن مكان وجوده وحالته الصحية والقانونية والجهة التي تتولى احتجازه □

وتقول الأسرة إنها تريد إجابة واضحة ومباشرة عن مكان وجوده، وأسباب توقيفه، وما إذا كان قد صدر بحقه قرار قانوني بالاحتجاز، وما إذا كان قد عُرض على جهة تحقيق، فضلًا عن معرفة ما إذا كان بإمكانها التواصل معه والاطمئنان على سلامته □

وتؤكد أن استمرار الغموض لا يزيد سوى مخاوفها، خصوصًا مع مرور أكثر من أسبوع على توقيفه دون معلومات رسمية معلنة بشأن مصيره □

مطالب بضمن الحقوق القانونية

وتشدد الدعوات الحقوقية على ضرورة ضمان جميع الحقوق القانونية لمحمد علي إبراهيم، وفي مقدمتها معرفة سبب توقيفه، وتمكينه من التواصل مع محاميه وأسرته، وعرضه على جهة قضائية مختصة إذا كان محتجزًا على ذمة قضية، وعدم إبقائه في مكان غير معلن أو خارج إطار الرقابة القانونية □

كما تدعو إلى تمكين الأسرة من الحصول على معلومات رسمية بشأن وضعه، بما يضع حدًا لحالة الغموض التي تعيشها منذ واقعة توقيفه □

وتؤكد المنظمات الحقوقية أن حماية المحتجزين وضمان سلامتهم والتزام الجهات المختصة بالإجراءات القانونية تمثل مسؤولية أساسية على عاتق أي جهة تتولى تنفيذ عمليات التوقيف أو الاحتجاز □